

أثر التغيرات في الواردات على مداخيل الأسر الجزائرية: تحليل قياسي في ضوء التحولات الاقتصادية
(1990-2023)

**"The Impact of Import Changes on Algerian Household Incomes: A
 Econometric Analysis in Light of Economic Transformations (1990-2023)"**

تليلي بشير¹، بكاري سلاف²

¹ جامعة الشهيد حمه لخضر، bachir-tlili@univ-eloued.dz

² جامعة الشهيد حمه لخضر، Soulafso92@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/12/15

تاريخ القبول: 2025/10/17

تاريخ النشر: 2025/12/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى فحص تأثير هيكل الواردات على مداخيل الأسر الجزائرية باستخدام بيانات سنوية للفترة 1990-2023. تم استخدام تحليل التكامل المشترك وشعاع نموذج تصحيح الخطأ (VECM) لاختبار العلاقة بين المتغيرات. أظهرت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين هيكل الواردات ومداخيل الأسر، حيث تبين أن تأثير هيكل الواردات يختلف باختلاف أنواع الواردات. كانت هناك تأثيرات ملحوظة للواردات غير الغذائية على المداخيل، بينما لم تُظهر واردات المواد الغذائية تأثيراً كبيراً. تعكس هذه النتائج أهمية فهم تأثير هيكل الواردات على الاقتصاد المحلي ومداخيل الأسر.

الكلمات المفتاحية: هيكل الواردات، التأثيرات الهيكلية، مداخيل الأسر، شعاع نموذج تصحيح الخطأ.

تصنيف JEL: C32, E32, F10, E21.

Abstract: This study aims to examine the impact of the structure of imports on Algerian household incomes using annual data from 1990 to 2023. Cointegration analysis and the Vector Error Correction Model (VECM) were employed to test the relationship between the variables. The results revealed a cointegrating relationship between the import structure and household incomes, with the impact of import structure varying across different types of imports. Notable effects were found for non-food imports on incomes, while food imports showed no significant impact. These findings highlight the importance of understanding the impact of import structure on the local economy and household incomes. the research

Keys words: Household Incomes; Import Structure; Structural Effects; Vector Error Correction .

JEL classification codes: C32, E32, F10, E21

المؤلف المرسل: تليلي بشير ، الإيميل: bachir-tlili@univ-eloued.dz

1. تمهيد

تعد التجارة الدولية من المحركات الأساسية التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في العديد من الدول حول العالم. إذ تُمثل الواردات جزءًا كبيرًا من هذه التجارة، وتؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني، لاسيما في الدول التي تعتمد على الاستيراد بشكل كبير لتلبية احتياجاتها المحلية من السلع والخدمات. في هذا السياق، يعتبر تحليل تأثير الواردات على مداخل الأسر من المواضيع المهمة التي تستحق الدراسة، خاصة في الدول النامية التي تتأثر اقتصادياتها بتقلبات التجارة الخارجية.

شهدت الجزائر في السنوات الماضية تحولات كبيرة في هيكل الواردات، إذ تأثرت بشكل مباشر بالسياسات الاقتصادية والتغيرات في السوق العالمية. هذه التحولات لها انعكاسات واضحة على مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك تأثيرها على مستوى معيشة الأسر الجزائرية. لقد أدت التقلبات في هيكل الواردات، مثل زيادة أو تقليص واردات السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية، إلى تباين في مستويات الدخل، مما يثير تساؤلات حول العلاقة بين هيكل الواردات ورفاهية الأسر.

الاشكالية الرئيسية:

تتمثل الاشكالية الرئيسية لهذا البحث في ما يلي: هل تؤثر التغيرات في هيكل الواردات على مداخل الأسر في الجزائر؟ من هنا، تظهر الحاجة إلى دراسة علمية تساهم في الإجابة على هذه التساؤل وتحليل العوامل المختلفة التي تساهم في تشكيل هذه العلاقة.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: هناك علاقة تكامل مشترك بين هيكل الواردات و مداخل الأسر الجزائرية على المدى الطويل، مما يعني أن التغيرات في هيكل الواردات تؤثر بشكل مستدام على مداخل الأسر.

الفرضية الثانية: تأثير التغيرات في هيكل الواردات على مداخل الأسر الجزائرية يختلف باختلاف نوع السلع المستوردة.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذه الدراسة في اختبار تأثير هيكل الواردات على مداخل الأسر الجزائرية خلال الفترة من 1990 إلى 2023. وتحاول الدراسة أن تقدم إجابات علمية ودقيقة عن الأسئلة التي تم طرحها، من خلال تحليل البيانات الاقتصادية السنوية واستخدام الأدوات القياسية المتقدمة. تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين هيكل الواردات و المداخل عبر مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية. كما ستسعى إلى تقديم توصيات لصانعي القرار في الجزائر، من أجل تحسين السياسات التجارية بما يساهم في تحسين مداخل الأسر وضمان استقرار الاقتصاد الوطني.

تستند هذه الدراسة إلى منهجية تحليل القياس الاقتصادي باستخدام أدوات إحصائية مثل تحليل التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (VECM)، وهي أدوات تسمح بتحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وتحليل التأثيرات طويلة الأجل وقصيرة الأجل. من خلال هذه المنهجية ستمكن الدراسة من اختبار فرضيات عدة تتعلق بتأثير هيكل الواردات على مداخل الأسر الجزائرية، وبحث تأثير أنواع مختلفة من الواردات على هذه المداخل.

Jones & Smith (2015)

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي في دول متقدمة ونامية. استخدم الباحثون بيانات سنوية بين 1990 و2010 لتحليل تأثير الواردات على مداخل الأسر. اعتمدت الدراسة على منهجية تحليل الانحدار المتعدد لاختبار تأثير الواردات على الدخل، مع أخذ في الاعتبار نوع السلع المستوردة. أظهرت النتائج أن الواردات تؤثر بشكل إيجابي على رفاهية الأسر، لكن هذا التأثير يختلف بناءً على هيكل السلع المستوردة. (Jones, 2015, p. 215)

Rodriguez & Perez (2017)

تناولت هذه الدراسة تأثير التغيرات في هيكل الواردات على توزيع الدخل بين الأسر في الاقتصادات النامية. استخدم الباحثون بيانات من 1995 إلى 2015 من دول آسيوية وأفريقية، أظهرت الدراسة أن الواردات من السلع الاستهلاكية ساعدت في تقليل التفاوت في الدخل بين الأسر، بينما كان للواردات من السلع الإنتاجية تأثير سلبي على الطبقات الدنيا. (Rodriguez, 2017, p. 220)

Martin & Clark (2019)

استهدفت الدراسة تحليل العلاقة بين هيكل الواردات والمستوى المعيشي للأسر في 10 دول نامية. استخدم الباحثون بيانات سنوية بين 2000 و2018، ووجدوا أن الواردات من السلع الأساسية حسنت مستوى معيشة الأسر ذات الدخل المنخفض، بينما أثرت الواردات من السلع الكمالية سلباً على الطبقات الوسطى. اعتمدت الدراسة على تحليل السلاسل الزمنية لاختبار تأثير الواردات على رفاهية الأسر. (Martin, 2019, p. 85)

Lee & Kang (2020)

استعرضت هذه الدراسة تأثير تحرير التجارة على رفاهية الأسر في اقتصادات نامية. استخدم الباحثون بيانات من 15 دولة بين 1990 و2015، وأظهرت النتائج أن تحرير التجارة أدى إلى زيادة رفاهية الأسر في بعض الحالات، خاصةً مع انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية. اعتمدت الدراسة على تحليل التأثيرات الهيكلية على التغيرات الاقتصادية الناتجة عن تحرير التجارة. (Lee, 2020, p. 562)

Zhang & Li (2022)

درست هذه الدراسة تأثير الواردات على مداخل الأسر في الاقتصادات المتقدمة، مع التركيز على الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. استخدم الباحثون بيانات سنوية بين 1995 و2022، وأظهرت النتائج أن الواردات من السلع الاستهلاكية ساعدت

في زيادة مداخل الأسر ذات الدخل المنخفض، بينما الواردات من السلع الإنتاجية أدت إلى انخفاض مداخل بعض العمال المحليين. اعتمدت الدراسة على تحليل الانحدار لاختبار العلاقة بين المتغيرات. (Zhang, 2022, p. 178)

Brown & Walker (2021)

فحصت الدراسة تأثير الواردات على التفاوت في الدخل بين الأسر في 20 دولة ذات اقتصاد مفتوح لبيانات من 2000 إلى 2019، وظهرت أن الواردات من السلع التكنولوجية العالية ساهمت في زيادة التفاوت في الدخل، بينما كانت الواردات من السلع الأساسية تساعد في تقليص الفجوة بين الطبقات الاجتماعية. اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات عبر البلدان لاختبار العلاقة بين الواردات والتفاوت في الدخل. (Brown, 2021, p. 545)

Wang & Yang (2023)

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الواردات والمستوى المعيشي للأسر في دول أمريكا اللاتينية. استخدم الباحثون بيانات من 12 دولة بين 2005 و 2020. أظهرت النتائج أن الاعتماد المتزايد على الواردات من السلع الأساسية حسن مستوى الاستهلاك، ولكن كان لهذا الاعتماد تأثير سلبي على توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية. اعتمدت الدراسة على التحليل القياسي لفحص العلاقة بين الواردات والاستهلاك. (Wang, 2023, p. 112)

2. الأدبيات النظرية

يعد فهم تأثير هيكل الواردات على الاقتصاد المحلي أمراً بالغ الأهمية لتحليل ديناميكيات النمو الاقتصادي ومستوى معيشة الأسر. يعتمد هذا الفهم على عدة مفاهيم نظرية ترتبط بكيفية تأثير التغيرات في هيكل الواردات، سواء كانت سلعة استهلاكية أو إنتاجية، على القطاعات الاقتصادية المختلفة. كما أن العلاقات بين الواردات و المداخل تتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية

1.2 مفهوم هيكل الواردات

هيكل الواردات يشير إلى التوزيع النسبي للسلع والخدمات المستوردة إلى البلاد وفقاً لأنواعها (مثل السلع الغذائية، السلع الاستهلاكية، السلع الإنتاجية، والسلع الوسيطة). يعكس هذا الهيكل التوجهات التجارية والسياسات الاقتصادية للدولة، وكذلك احتياجاتها الاستهلاكية والصناعية. تعتبر التغيرات في هيكل الواردات مؤشراً على التحولات الهيكلية التي قد تحدث في الاقتصاد المحلي، والتي قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على مداخل الأسر.

2.2 نظريات التجارة الدولية: من أهم النظريات التي تساعد في فهم تأثير هيكل الواردات على الاقتصاد الوطني هي:

1.2.2 نظرية الميزة النسبية (Ricardian Theory of Comparative Advantage): تؤكد (Gbatsoron,

2020, p. 28) هذه النظرية أن الدول يجب أن تخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية، وتستورد السلع التي لا تتمتع فيها بهذه الميزة. من الجدير بالذكر أن الدول تختلف فيما بينها من حيث العوامل المناخية، وتوافر الأراضي الصالحة للزراعة، والغابات، والموارد المعدنية، والعمالة، ورأس المال، والتكنولوجيا، والمهارات الريادية، مما يؤدي إلى تنوع في الموارد المتاحة لكل دولة.

عنوان المقال: أثر التغيرات في الواردات على مداخل الأسر الجزائرية: تحليل قياسي في ضوء...

ومن هنا، تعتبر التجارة الدولية وسيلة تتيح للدول التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي يمكنها إنتاجها بأقل تكلفة وأعلى كفاءة، وفي المقابل استيراد السلع التي تعاني من عجز نسبي في تكاليف إنتاجها. أوضح سامويلسون في رده على نظرية الميزة النسبية لريكاردو أن النظرية صحيحة من الناحية الرياضية وغير سطحية، ولكن لا يمكن التأكد من صحتها تجريبيًا بشكل قاطع، إذا كانت الجزائر تعتمد بشكل كبير على الواردات في بعض القطاعات فإن هذا قد يؤثر في توزيع مداخل الأسر على أساس التغيرات في هيكل الواردات .

2.2.2 نظرية (Heckscher-Ohlin Theory): نقل نموذج هيكرشر-أوهلين التركيز من الاختلافات في الميزة المطلقة أو

النسبية إلى التركيز على الفروق في عوامل الإنتاج بين الدول. في هذا النموذج يُعتبر رأس المال والعمل العنصرين الرئيسيين للإنتاج ويشغلان دورًا أساسيًا في تحديد التجارة بين الدول. يتم تصنيف الدول إلى دول غنية برأس المال وأخرى غنية بالعمالة، استنادًا إلى كيفية تخصيصها لعوامل الإنتاج المختلفة (Goldberg, 2007) ووفقًا لهذا النموذج من المتوقع أن تصدر الدول السلع التي تستخدم عوامل إنتاجها المتوافرة بشكل نسبي، بينما تستورد السلع التي تتطلب عوامل إنتاج نادرة نسبيًا في اقتصادها. هذا النهج القائم على تخصيص العوامل يوفر قاعدة لفهم أعمق وأكثر تعقيدًا لأنماط التجارة العالمية (Veenstra, 2018)، تتعامل هذه النظرية مع كيفية تأثير التغيرات في الواردات على توزيع الدخل في الاقتصاد، حيث تؤدي الزيادة في واردات السلع التي تتطلب رأس المال إلى زيادة دخل أصحاب رأس المال، بينما تؤدي الزيادة في الواردات التي تتطلب العمل إلى زيادة دخل العمال.

3.2.2 نظرية دورة المنتج (Product Cycle Theory): نظرية دورة المنتج التي طورها الاقتصادي رودني فيرنون في عام

1966 تشرح (Hong, 1990) كيفية تطور المنتجات في الأسواق العالمية وكيفية تأثير ذلك على التجارة بين الدول، خاصة الواردات والصادرات. وفقًا لهذه النظرية، يمر المنتج بأربع مراحل رئيسية (Vernon, 1966) تؤثر على الواردات والدخل القومي في الدول المعنية.

في المرحلة الأولى، يتم ابتكار المنتج في دولة متقدمة وتبدأ في تصنيعه وتصديره إلى الأسواق الدولية. في هذه المرحلة، تكون تكاليف الإنتاج مرتفعة، وبالتالي فإن أسعار المنتج تكون عالية. يعتمد البلد المتقدم على تصدير المنتج، وتكون الواردات في هذه المرحلة قليلة. أما بالنسبة للدخل، فإن البلدان التي تصدر المنتج تستفيد من الإيرادات الناتجة عن هذه الصادرات، مما يزيد من الناتج المحلي الإجمالي.

في المرحلة الثانية، يبدأ الإنتاج في التوسع حيث تتحقق وفورات الحجم، مما يؤدي إلى تقليل تكاليف الإنتاج. في هذه المرحلة، يبدأ المنتج في أن يصبح أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية. تبدأ البلدان المتقدمة في تصدير كميات أكبر من المنتج، بينما تبدأ بعض البلدان النامية في استيراده. في هذا الوقت، تؤدي الواردات إلى تقليل الإنتاج المحلي في بعض الأسواق، لكن على الجانب الآخر، تخفض الواردات أسعار المنتجات المحلية مما يعزز القوة الشرائية في الاقتصاد.

في المرحلة الثالثة، تبدأ البلدان النامية في استيراد المنتج وتطبيق التكنولوجيا المتاحة لتصنيعه محليًا. بفضل انخفاض تكاليف الإنتاج في هذه البلدان، يمكنها تقديم المنتج بأسعار أقل مقارنة بالدول المتقدمة. في هذه المرحلة، يكون للواردات تأثير كبير في تحفيز النمو

الاقتصادي في البلدان النامية، حيث تساعد على تقليل تكاليف الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي وتحسين الدخل القومي.

أخيراً، في المرحلة الرابعة، يصبح المنتج معياراً عالمياً ويزداد التنافس بين البلدان في تصدير هذا المنتج. البلدان المتقدمة التي كانت تصدر المنتج في البداية قد تجد نفسها في منافسة قوية مع البلدان النامية التي تنتج نفس المنتج بأسعار أقل. في هذه المرحلة، تتزايد الواردات بشكل كبير، مما يضغط على الصناعات المحلية في البلدان المتقدمة ويؤثر سلباً على الدخل القومي. في المقابل، قد تبدأ صادرات البلدان النامية في الزيادة، مما يؤدي إلى زيادة دخلها الوطني.

بالنسبة لتأثير الواردات على الدخل (Dowling, 2000, p. 447) فإن البلدان المتقدمة تستفيد في البداية من ارتفاع الإيرادات الناتجة عن الصادرات، ولكن مع انتقال الإنتاج إلى البلدان النامية، قد تتعرض هذه البلدان لضغوط اقتصادية بسبب زيادة الواردات من تلك البلدان. في المقابل، البلدان النامية تستفيد في المراحل اللاحقة من القدرة على إنتاج نفس المنتجات بأسعار منخفضة، مما يقلل من الواردات ويزيد الإنتاج المحلي، وبالتالي يعزز النمو الاقتصادي ورفع مستوى الدخل. تفسر نظرية دورة المنتج تأثير الواردات على الدخل في مختلف المراحل من دورة حياة المنتج. في المراحل الأولى، تساهم الصادرات في زيادة الدخل في البلدان المتقدمة، بينما في المراحل اللاحقة، تستفيد البلدان النامية من قدرتها على إنتاج المنتجات بتكلفة أقل، مما يعزز نموها الاقتصادي وزيادة دخلها القومي.

4.2.2 نظرية التجارة الحديثة (New Trade Theory) : ظهرت نظرية التجارة الحديثة في الثمانينات كاستجابة للنقص

الذي كانت تعاني منه النظريات التقليدية في تفسير التجارة الدولية، مثل نظرية الميزة النسبية. طورها الاقتصادي بول كروجمان وآخرون، وقد قدمت مفاهيم جديدة مثل العوائد المتزايدة من الحجم والمنافسة غير التامة، مما ساعد على فهم أعمق لأثر التجارة، خاصة الواردات، على الدخل القومي. (Lam, 2015, p. 612)

تركز نظرية التجارة الحديثة على فكرة العوائد المتزايدة من الحجم، حيث يمكن للشركات تحقيق وفورات الحجم مع زيادة الإنتاج. يعني ذلك أن الشركات تصبح أكثر قدرة على تقليل تكاليف الإنتاج مع توسيع نطاق عملها، مما يعزز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. في هذا السياق، تؤدي الواردات إلى زيادة الإنتاج المحلي، مما يساعد على تحقيق وفورات الحجم ويعزز النمو الاقتصادي في الدول المنتجة. بالإضافة إلى ذلك، تؤكد النظرية على وجود منافسة غير تامة في الأسواق، حيث تتمتع الشركات غالباً بقدرة على تحديد الأسعار من خلال قوتها السوقية. عند فتح الأسواق عبر التجارة، تزداد المنافسة، مما يحسن التنافسية ويقلل احتكار الأسواق. بفضل هذه المنافسة، يمكن للواردات أن تخفض الأسعار المحلية وتخفف الشركات على تحسين كفاءتها وجودتها، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي.

تسهم نظرية التجارة الحديثة أيضاً في تعزيز التنوع في المنتجات والابتكار التكنولوجي. الدول التي تشارك في التجارة لا تقتصر على التخصص في إنتاج سلع معينة فقط، بل تستفيد أيضاً من التكنولوجيا والأفكار الجديدة الواردة. بدورها، يمكن للواردات أن تساهم في تحسين الابتكار التكنولوجي في الصناعات المحلية، حيث يمكن للشركات المحلية تعلم تقنيات جديدة وتطوير منتجاتها، مما يعزز الإنتاجية والنمو الاقتصادي ويزيد الدخل. قد تؤدي الواردات إلى تحسين العرض المحلي من السلع التي كانت تكلفتها مرتفعة سابقاً، مما يزيد من الاستهلاك المحلي ويدعم الاقتصاد بشكل عام، وبالتالي يساهم في تحسين مستوى الدخل. كما أن

عنوان المقال: أثر التغيرات في الواردات على مداخل الأسر الجزائرية: تحليل قياسي في ضوء...

الواردات يمكن أن تساعد الاقتصادات النامية على التركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، مما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

5.2.2 نظرية النمو الداخلي (Endogenous Growth Theory): ظهرت نظرية النمو الداخلي في الثمانينات من القرن

الماضي كاستجابة للنظريات التقليدية التي ركزت على العوامل الخارجية مثل الادخار والتقدم التكنولوجي. في هذه النظرية، يُعتبر النمو الاقتصادي نتيجة لعوامل داخلية مثل الاستثمار في رأس المال البشري، البحث والتطوير، والابتكار التكنولوجي، التي تساهم في زيادة الإنتاجية والنمو المستدام. وتشير النظرية إلى أن النمو لا يعتمد فقط على تراكم رأس المال المادي، بل على الاستثمارات التي تعزز الإنتاجية عبر تحسين المعرفة والتكنولوجيا. (Leichenko, 2000, p. 309)

تُعد الواردات من السلع التكنولوجية أو المعرفة محركًا هامًا للنمو الداخلي. على سبيل المثال، استيراد التكنولوجيا الحديثة يساعد الشركات المحلية على تحسين عملياتها الإنتاجية وزيادة الكفاءة، مما يعزز الإنتاجية العامة للاقتصاد. الواردات من السلع المتطورة تقنيًا تعمل على تحسين مستوى التكنولوجيا المحلية، مما يعزز الابتكار والإنتاجية في القطاعات المختلفة، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الإجمالية للدخل القومي. كما تؤكد النظرية على أهمية البحث والتطوير في تحقيق عوائد متزايدة من حيث الحجم، حيث يؤدي الاستثمار المستمر في هذه المجالات إلى تحسينات مستدامة في الإنتاجية. عندما تستورد البلدان تقنيات جديدة أو مواد خام ذات كفاءة أعلى، يمكن استخدامها كمنصات للابتكار وزيادة الإنتاجية، مما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي ويزيد من الدخل القومي.

بالإضافة إلى ذلك، تساهم الواردات في التكامل مع الاقتصاد العالمي من خلال تحسين الوصول إلى الأسواق العالمية والتقنيات الحديثة، مما يعزز الإنتاجية والنمو الاقتصادي. الواردات تساعد أيضًا في تحسين بيئة الأعمال المحلية من خلال توفير السلع والمواد التي تعزز الإنتاج المحلي وتقليل تكاليفه، مما يساهم في استدامة النمو وتحسين مستوى الدخل القومي.

6.2.2 نظرية التراكم التراكمي (Cumulative Causation Theory): طورها الاقتصادي السويدي جوجو ميوردال في

الخمسينات، تركز على كيفية تأثير التغيرات الاقتصادية الإيجابية والسلبية على التنمية الاقتصادية والنمو في المناطق المختلفة. بناءً على هذه النظرية، يمكن أن تؤدي العوامل الأولية مثل الاستثمارات أو التقدم التكنولوجي إلى تسارع النمو الاقتصادي، بينما قد تؤدي العوامل السلبية مثل الركود إلى تدهور اقتصادي مستمر. في هذا السياق، تؤثر الواردات بشكل مهم على الاقتصاد، حيث يمكن أن تساهم الواردات من السلع المتقدمة مثل التكنولوجيا أو المعدات في تحسين الإنتاجية وتقليل التكاليف داخل الأسواق المحلية. هذا يحسن القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي من خلال تقليل الاعتماد على الواردات. (Malecki, 1986, p. 632)، النظرية تؤكد أيضًا على الترابط بين الأنشطة الاقتصادية في مختلف القطاعات. فعندما تستورد دولة تكنولوجيا متقدمة، فإن ذلك يعزز الإنتاجية في الصناعات المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة والنمو العام. على صعيد آخر، تبرز النظرية دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية المحلية في تفسير التفاوتات الاقتصادية بين المناطق. المناطق التي تتمتع ببنية تحتية قوية أو موارد بشرية جيدة يمكن أن تستفيد بشكل أكبر من التغيرات الاقتصادية، بينما قد تواجه المناطق الأخرى صعوبة في تحسين وضعها الاقتصادي بسبب نقص هذه العوامل. (Thirlwall, 1974, p. 142)

كما تسلط النظرية الضوء على تأثير الواردات في تقليل التفاوتات الاقتصادية بين المناطق، حيث يمكن أن تساعد الواردات على تحسين اقتصاديات المناطق المتخلفة عبر إدخال تقنيات وأسواق جديدة، مما يفتح فرصاً أكبر للنمو. إضافة إلى ذلك، تسهم الواردات في تعزيز الإنتاجية العامة من خلال تحسين التكنولوجيا والابتكار وزيادة الاستثمارات في مجالات مثل البحث والتطوير والتعليم. هذا التراكم للاستثمار يؤدي إلى تحسن طويل المدى في الدخل الوطني. (Kaldor, 1970, p. 340)

تعتبر نظرية التراكم التراكمي تفسيراً مهماً لكيفية تأثير التغيرات الاقتصادية على الدخل الوطني. من خلال تحسين الإنتاجية وتعزيز التراكم التكنولوجي وزيادة الاستثمارات، تساهم الواردات في نمو الدخل الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، مما يعزز التوازن التجاري والاقتصادي في الدول المختلفة.

3. النتائج ومناقشتها

يتضمن هذا الجانب تقدير أثر هيكل الواردات على الدخل بالمرور على عدة خطوات، وكأول خطوة سنقوم بتحديد المتغيرات الداخلة في هذا النموذج على الشكل الآتي:

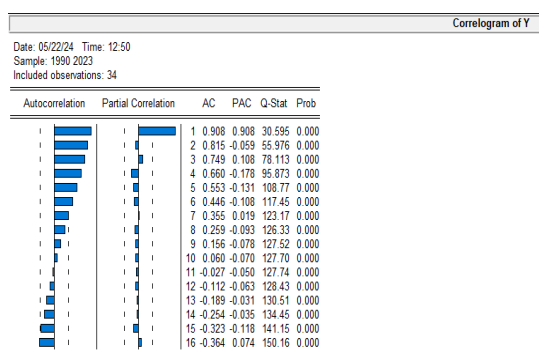
Y = a

1.3 دراسة استقرارية السلاسل

ان دراسة استقرارية السلاسل الزمنية يتطلب كشرط أساسي وضروري اختبار جذر الوحدة لكل سلسلة على حدى للكشف عن الخصائص الاحصائية لكل سلسلة.

1.1.3 اختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي للسلاسل

الشكل رقم 1: يمثل دالة الارتباط الذاتي للسلسلة Y



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال دالة الارتباط الذاتي، أن المعاملات المحسوبة من اجل الفجوات k كلها معنوية تختلف عن الصفر، ويظهر وجود مركبة اتجاه عام في السلسلة مع انخفاض للأعمدة (les pics)، كذلك الحال بالنسبة لباقي السلاسل.

2.1.3 تطبيق اختبار الجذر الأحادي على السلاسل

نقوم بإجراء اختبار جذر الوحدة بالاعتماد على اختبار ADF نستكشف من الجدول أن المتغيرات غير مستقرة، لأن القيم المحسوبة لاختبار ADF لكل النماذج A-B-C أكبر من القيم المجدولة، نظرا لوجود مركبة الاتجاه العام وبعد إجراء نفس الاختبار على الفروق من الدرجة الأولى استخلصنا ما يلي: لأن القيم المحسوبة لاختبار ADF لكل النماذج أقل من الإحصائية المجدولة، ومنه نرفض فرضية وجود جذر أحادي في السلاسل.

الجدول رقم 1 : تطبيق اختبار جذر الوحدة على سلاسل دالة الدخل

Unit Root Test			
Dependent Variable	ADF		
	A	B	C
Y	0.32	-1.52	-1.47
DY	-3.34	-3.56	-3.83
	-1.33	-1.05	-2.89
	-6.28	-6.33	-5.98
AGRI	-0.63	-1.41	-3.24
DAGRI	-5.61	-6.38	-6.54
CRAF	0.12	-1.39	-1.40
DCRAF	-3.41	-3.35	-3.31
FUEL	-1.40	-2.19	-2.31
DFUEL	-4.61	-4.53	-4.50
ICT	-0.64	-2.43	-2.23
DICT	-3.56	-3.50	-3.60
MINE	-0.92	-0.93	-1.32
DMINE	-3.34	-3.37	-3.38

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 12 Eviews

سلسلة بواقى النموذج الاصلي لدالة الدخل

الجدول رقم 2: اختبار جذر الوحدة على بواقي لدالة الدخل

Phillips-Perron Unit Root Test on RESID of Y				
PP Test Statistic	-5.038177	1% CriticalV*	-4.50	
		5% Critical V	-3.65	
		10% Critical V	-3.26	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Variable -	Coefficient	Std. Er	t-Statistic	Prob
RE24(-1)	-1.183152	0.234439	-5.046736	0.0001
C	C -1.390673	1.586334	-0.876658	0.3929
@TR (90)	0.104500	0.115262	0.906633	0.3773

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتغيرة RESID of Y مستقرة، لأن القيم المحسوبة لاختبار Phillips-Perron لكل النماذج A-B-C أكبر من القيم المجدولة، وهذا بعد إجراء نفس الاختبار على الفروق في المستوى ومنه نرفض فرضية وجود جذر أحادي في السلسلة RESID of Y.

2.3 تقدير معادلة الدخل

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى وأن بواقي تقدير النموذج الاصلي مستقرة في المستوى، يمكن أن نستنتج نظريا أن متغيرات النموذج على علاقة توازن طويلة الأجل، ولتأكيد ذلك رياضيا سوف نستخدم اختبار التكامل المشترك.

1.2.3 اختبار التكامل المشترك

من خلال الجدول رقم 3 نستطيع بكل سهولة رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المتزامن (المشترك)، حيث أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى Trace Statistic 164.2724 تزيد عن القيمتين 124.24 و 133.57 وذلك عند مستوى معنوية (5%-1%) على التوالي وكذلك القيمة 110.1627 أكبر من القيمتين 94.15 و 103.15 وذلك عند مستوى معنوية (5%-1%)، وبصورة مقابلة فإن القيمتين المحسوبتين لنسبة المعقولة Max-Eigen Statistic 59.57999 تقل عن القيم عند مستوى معنوية (5%-1%)، وبالتالي نستطيع القول أن هناك متجهين للتكامل المشترك.

الجدول رقم 3: اختبار التكامل المشترك لنموذج دالة الاستثمار المحلي

Johansen Cointegration Test				
Series: Y FOOD AGRI CRAF FUEL ICT MINE				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Hypothesized No.of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None **	0.815651	146.2724	124.24	133.57
At most 1**	0.759693	110.1627	94.15	103.18
*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level				
Trace test indicates 2 cointegrating equation(s) at both 5% and 1% levels				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None **	0.815651	54.10965	45.28	51.57
At most 1**	0.759693	45.62679	39.37	45.10
*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level				
Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating equation(s) at both 5% and 1% levels				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 12 Eviews

2.2.3 تقدير نموذج VECM

بعد أن تم إخضاع المتغيرات محل الدراسة إلى اختبارات جذر الوحدة والتي أثبتت استقرار السلاسل الزمنية بعد أخذ الفروقات من الدرجة الأولى لها، وكذلك اختبارات التكامل المتزامن والتي دلت على وجود تكامل مشترك، تأتي الخطوة التالية وهي تقدير نموذج VECM مع الأخذ بعين الاعتبار الحد الثابت.

الجدول رقم 4: تقدير معادلة الدخل وفق VECM

Vector Error Correction Estimates	
Endogenous variables	Coefficients
Y(-1)	1.000000
FOOD(-1)	0.262747
AGRI(-1)	2.276943
CRAF(-1)	0.783097
FUEL(-1)	-0.504748
ICT(-1)	0.049968
MINE(-1)	4.638192
C	0.998185

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

يتضح من خلال النموذج المقدر أن أغلب معلمات المتغيرات المعتمد عليها في تفسير أثر الواردات على الدخل تتوافق مع المقاريات النظرية.

- واردات المواد الغذائية (FOOD): ظهر تأثير واردات المواد الغذائية إيجابياً مما يعني وجود علاقة طردية بين واردات المواد الغذائية والدخل بحيث أن زيادة تلك الواردات بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة نمو الدخل بنسبة 0.26% وهو ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية وما تم توقعه في هذه الدراسة حيث تعد واردات المواد الغذائية سلع استهلاكية.
- واردات المواد الخام الزراعية (AGRI): ظهر تأثير واردات المواد الخام الزراعية إيجابياً مما يعني وجود علاقة طردية بين واردات المواد الخام الزراعية ونمو الدخل بحيث أن زيادة تلك الواردات الزراعية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.27% وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية وما تم توقعه في هذه الدراسة حيث تمثل المواد الخام الزراعية مواد خام ووسيلة للإنتاج الزراعي.
- واردات المنتجات الصناعية (CRAF): ظهر تأثير واردات المنتجات الصناعية إيجابياً ومعنوياً مما يعني وجود علاقة طردية بين واردات المنتجات الصناعية ونمو الدخل بحيث أن زيادة تلك الواردات بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة نمو الدخل بنسبة 0.78% وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية وما تم توقعه في هذه الدراسة كون تلك الواردات تحتوي على مواد أولية وبيع وسبحة ومعدات رأسمالية تستخدم في القطاع الإنتاجي.
- واردات الوقود (FUEL): من المثير أن تأثير واردات الوقود كان سلبياً في هذه الدراسة، وهو ما يتناقض مع التوقعات النظرية. عادةً ما يُعتبر الوقود مورداً أساسياً في جميع الأنشطة الاقتصادية، سواء كانت صناعية أو خدمية. يمكن تفسير هذه العلاقة السلبية

بناءً على أن زيادة واردات الوقود قد تشير إلى زيادة الاعتماد على المواد المستوردة بدلاً من تطوير المصادر المحلية للطاقة. كما قد تكون هناك مشكلات هيكلية تتعلق بالأسعار أو استخدام الوقود لأغراض استهلاكية وليس إنتاجية.

• واردات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT): ظهر تأثير واردات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إيجابياً يعني وجود علاقة طردية بين تلك واردات ونمو الدخل بحيث أن زيادة واردات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة 1 % تؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.04% وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية وما تم توقعه في هذه الدراسة كون هذه الواردات في أغلبها واردات رأسمالية.

• واردات الركاز والمعادن (MINE): ظهر تأثير واردات الركاز والمعادن إيجابياً مما يعني وجود علاقة طردية بين تلك الواردات ونمو الدخل بحيث أن زيادة واردات الركاز والمعادن بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة نمو الدخل بنسبة 4.63% وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية وما تم توقعه في هذه الدراسة كون تلك الواردات مواد أولية هامة في العملية الإنتاجية.

3.2.3 اختبار استقرار نموذج الانحدار الذاتي

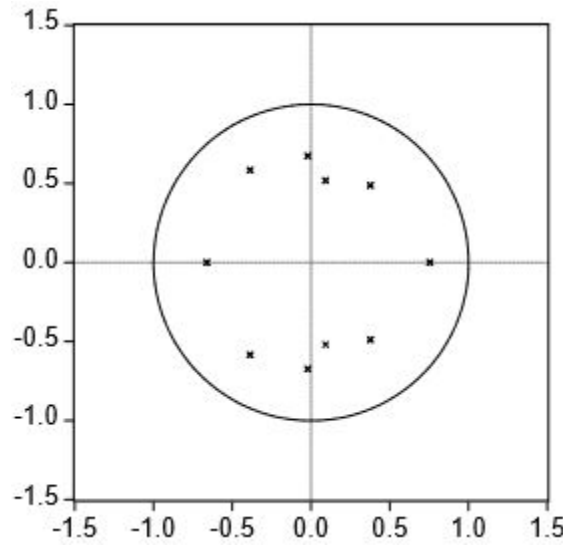
يجب معرفة إذا ما كانت اخطاء النموذج تتبع القانون التوزيع الطبيعي ام لا، وأنها لا ترتبط ذاتياً، فإذا كانت تتوزع حسب القانون التوزيع الطبيعي وغير مرتبطة ذاتياً فهذا يدل على جودة النموذج المقدر.

الجدول رقم 5: اختبار الجذور لدالة الدخل

Roots of Characteristic Polynomial	
E v: Y FOOD AGRI CRAF FUEL ICT MINE	
Root	Modulus
0.754955	0.754955
-0.387427 + 0.583486i	0.700397
-0.387427 - 0.583486i	0.700397
-0.020591 - 0.674030i	0.674345
-0.020591 + 0.674030i	0.674345
-0.661483	0.661483
0.375900 - 0.488413i	0.616318
0.375900 + 0.488413i	0.616318
0.093347 + 0.518380i	0.526717
0.093347 - 0.518380i	0.526717
No root lies outside the unit circle	
VAR satisfies the stability condition	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

الشكل رقم 2: اختبار الجذور لدالة الدخل



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال الجدول رقم 5 يتضح لنا أن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار إذ أن جميع المعاملات أصغر من الواحد، كما يظهر الشكل رقم 2 أن جميع الجذور تقع داخل الدائرة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

4. خاتمة:

يتناول البحث العلاقة بين هيكل الواردات ومداخل الأسر الجزائرية، حيث تم دراسة تأثيرات واردات السلع المختلفة على الدخل. أظهر التحليل أن هناك تأثيرات متفاوتة، حيث أظهرت واردات المواد الغذائية تأثيراً إيجابياً غير متوقع على الدخل، بينما أثبتت واردات المواد الخام الزراعية تأثيراً إيجابياً يتماشى مع التوقعات الاقتصادية. كما تبين أن واردات المنتجات الصناعية تساهم في تحفيز نمو الدخل بفضل تأثيرها على قطاع التصنيع. على الرغم من أن واردات الوقود أثرت سلباً على الدخل، فقد يشير ذلك إلى تحديات هيكلية مرتبطة بالاعتماد على الوقود المستورد، بينما ساهمت واردات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الإنتاجية. كما كانت واردات الركاز والمعادن لها تأثير قوي على نمو الدخل، مما يعكس دورها الهام في الإنتاج.

بناءً على نتائج البحث، يوصى بتحفيز الإنتاج المحلي في القطاعات المعتمدة على الواردات مثل الوقود والمواد الغذائية، من خلال تطوير صناعات محلية مستدامة. كما يجب تعزيز الاستثمار في القطاعات الصناعية التي تعتمد على المواد الخام الزراعية والمعادن لزيادة القدرة الإنتاجية، وبالتالي تحسين الدخل المحلي وخلق فرص العمل. يجب أن تعمل الحكومة على تقليل الاعتماد على الواردات في بعض القطاعات، مثل الوقود، عبر تطوير مصادر الطاقة المحلية البديلة، كطاقات متجددة.

أخيراً، من الضروري أن تتابع الحكومة هيكل الواردات بعناية، مع التركيز على السلع التي تساهم في تحفيز الإنتاج المحلي، مثل التكنولوجيا والمعدات الرأسمالية. يمكن لتطوير طاقات متجددة أن يقلل من التأثيرات السلبية للوقود المستورد، مما يعزز الاستدامة

الاقتصادية. كما أن زيادة واردات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تساهم في تحسين الابتكار والإنتاجية، مما يدعم النمو الاقتصادي ويعزز مستويات الدخل في الجزائر.

5. قائمة المراجع:

1. Baldwin, M., & Samuels, S. (2020). « Employment and Disability: The Role of Intersectionality and Social Policy », *Disability Studies Quarterly*, 40(2), pp 102-115.
2. Brown, T., & Walker, R. (2021). « Imports and Income Inequality in Open Economies », *World Development*, 39(3), pp 540-556.
3. Dowling, M. & Cheang, C. T. (2000). « Shifting Comparative Advantage in Asia: New Test of the Flying Geese Model », *Journal of Asian Economics*, 11, pp 443-463.
4. Goldberg, P. K., & Pavcnik, N. (2007). « Distributional effects of globalization in developing countries », *Journal of Economic Literature*, 45(1), pp 39-82.
5. Gbatsoron, A., et al. (2020). « Revisiting the Accuracy of Ricardian Theory of Comparative Advantage in Africa in the 21st Century: An Empirical Verification », *Journal of Economics and Allied Research*, 4(3), pp 25-45.
6. Hong, W. (1990). « Export-Oriented Growth of Korea: A Possible Path to Advanced Economy », *International Economic Journal*, vol. 4, no. 2, pp 97-118.
7. Jones, A., & Smith, B. (2015). « The Relationship Between Imports and Economic Growth in Developed and Developing Countries », *Journal of Economic Studies*, vol. 58, pp. 215-230.
8. Kaldor, N. (1970). « The Case for Regional Policies », *Scottish Journal of Political Economy*, vol. 17, pp 337-349.
9. Lam, T. (2015). « A Review of Modern International Trade Theories », *American Journal of Economics, Finance, and Management*, 1(6), pp 604-614.
10. Lee, J., & Kang, H. (2020). « Trade Liberalization and Household Welfare in Developing Economies », *Economic Policy Review*, 45(4), pp 562-579.
11. Leichenko, R. M. (2000). « Exports, Employment, and Production: A Causal Assessment of U.S. States and Regions », *Economic Geography*, 76(4), pp 303-325.
12. Malecki, E.J., & Varaiya, P. (1986). « Innovation and Changes in Regional Structure », in P. Nijkamp (ed.), *Handbook of Regional and Urban Economics*, vol. 1, pp. 629-645, North-Holland.
13. Martin, C., & Clark, P. (2019). « Imports and Living Standards in Emerging Markets », *International Economics Review*, 41(1), pp 85-101.
14. Rodriguez, A., & Perez, L. (2017). « The Effects of Import Structures on Income Distribution in Developing Economies », *Journal of Economic Studies*, 56(3), pp 220-235.
15. Thirlwall, A.P. (1974). « Inflation and the Saving Ratio Across Countries », *Journal of Development Studies*, vol. 10(2), pp. 154-174.
16. Vernon, R. (1966). « International Investment and International Trade in the Product Cycle », *Quarterly Journal of Economics*, vol. 80, pp 190-207.
17. Wang, J., & Yang, L. (2023). « Imports and Consumption Patterns in Latin American Households », *Latin American Economic Review*, 58(1), pp 112-126.
18. Zhang, Y., & Li, S. (2022). « The Impact of Imports on Household Income in Developed Economies », *Journal of Global Economics*, 49(2), pp 178-192.